

عشرة، وقال: يستفيد اليوم ٩٨٪ من الأسر الحضرية في إيران و ٨٩٪ من الأسر الريفية من الغاز، ولم يبق سوى ٢٪ من الأسر الحضرية ونحو ١١٪ من الأسر الريفية لم تصلها هذه الخدمات.

نمو الإنتاج في الحقول المشتركة
وأفاد بنمو الإنتاج في الحقول النفطية المشتركة، وأوضح: أن الإنتاج في هذه الحقول كان ٤١٢ ألف برميل بداية الحكومة الثالثة عشرة، أي ٤٦٠ ألف برميل يومياً، ومن بين هذه الحقول المشتركة ثلاثة حقول غاز و ١٦ حقلاً نفطياً، وأولويتنا هي حقول النفط. وواصل: لا يختلف الأمر في مجال التكرير كثيراً، فقد زادت قدرة مصافي النفط من مليونين و ١٠٠ ألف برميل إلى مليونين و ٣٧٠ ألفاً، ويمكن رؤية النمو في جميع القطاعات المختلفة. أما عن إنتاج البنزين، قال أوجي: ارتفع إنتاج البنزين من ٩٣ مليون لتر يومياً إلى ١١٦ مليون لتر، وبالطبع زاد استهلاك البنزين أيضاً من ٨٠ مليون لتر يومياً إلى ١٢٢ مليون لتر، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر.

نمو قطاعي النفط والغاز
في سياق آخر وفي تصريح له على هامش جلسة مجلس الوزراء يوم الأربعاء، أوضح أوجي بأنه وبحسب مركز الإحصاء الإيراني فإن قطاع النفط والغاز نما بنسبة ٢٥/٦ بالمئة، وهو مستوى غير مسبوق، علماً أن هذا النمو تحقق عبر ضخ الاستثمارات بصناعة النفط. وأشار أوجي إلى أن الاستثمارات بقطاع النفط من الأعمال الرئيسية التي تنفذها الوزارة بموازاة الإنتاج، حيث جلب الاستثمارات للمشروع التنموية للإنتاج وذات القيمة المضافة، البشرية للبلاد. وأكد أن إيران تمتلك المرتبة الأولى عالمياً في احتياطات النفط والغاز. وبخصوص تصدير إيران للخدمات الفنية الهندسية لبقية البلدان، بين وزير النفط أن إيران حققت الاكتفاء الذاتي في بناء المصافي ومصانع البتروكيماويات وتطوير الحقول النفطية والغازية والحفر الأفقي والعمودي وتابع موضوع تصدير الخدمات الفنية الهندسية.



أوجي، معلناً عن نمو اقتصادي غير مسبوق في قطاعي النفط والغاز:

إيران تستهدف إنتاج ٤ ملايين برميل من النفط يومياً

وتوقع أن تصل إلى ١٨ بحلول ٢٠ مارس المقبل.

أداء قطاع البتروكيماويات

وتحدث وزير النفط عن قطاع البتروكيماويات وأدائه خلال اجتماع الحكومة الحالية، وصرح: ارتفعت الحكومة الثالثة عشرة مجمع كجسارن للبتروكيماويات بقيمة ٣/٥ مليار دولار وبطاقة إسمية ١٥ مليون طن وطاقة تشغيلية ٥ ملايين طن، كما بدأ تطوير السلاسل المتعلقة بالصناعات التكميلية. وذكر أن إيران تمتلك ٧٠ مجمعاً للبتروكيماويات، تعود ملكية معظمها إلى القطاع الخاص.

ارتفع إنتاج البنزين من ٩٣ مليون لتر يومياً إلى ١١٦ مليون لتر، وبالطبع زاد استهلاكه أيضاً من ٨٠ مليون لتر يومياً إلى ١٢٢ مليون لتر

الغاز في الوقت الحالي أكثر مما تم إنتاجه في بداية الحكومة الثالثة عشرة. ولفت أوجي إلى حصول زيادة في الإنتاج في الحقول النفطية منذ بداية حكومة السيد رئيسي، وقال: ارتفع إنتاج النفط من ٢/١ مليون برميل في بداية هذه الحكومة إلى ٣/٤ مليون برميل في اليوم الحالي.

كمية معالجة الغاز المصاحب

وواصل حول كمية معالجة الغاز المصاحب خلال الحكومة الثالثة عشرة، فقال: بلغت نسبة معالجة الغاز المصاحب في عام ٢٠١١ نحو ٤٠٠ ألف متر مكعب، وبلغت في بداية حكومة السيد رئيسي ٢/٣ مليون متر مكعب، أما اليوم فقد وصلت إلى ١/٥ مليون متر مكعب،

النفطية، وبناء المصافي، وتحسين جودة المنتجات النفطية في المصافي النشطة، وزيادة الطاقة الإنتاجية للمنتجات البتروكيماوية، وزيادة معالجة الغاز في مصافي الغاز، من الإجراءات الرئيسية والمشاريع الاستثمارية لصناعة النفط في الحكومة الثالثة عشرة. وأشار أوجي إلى الانتهاء من ١٣٢ مشروعاً منذ بدء الحكومة الحالية، معظمها مشاريع نصف منتهية للمنع والمصب لصناعة النفط، ووضعها قيد التشغيل، وقال: تقدر قيمة هذه المشاريع بنحو ٢٨/٥ مليار دولار، فقد اخترنا مشاريع نصف منتهية وفعالة في نمو إنتاج النفط والغاز، وأضاف: في باريس الجنوبي (حقل الغاز المشترك مع قطر)، يتم إنتاج ٥٠ مليون متر مكعب من

الوفاق/وكالات
قال وزير النفط: إن إنتاج إيران من النفط سيصل إلى ٣/٦ مليون برميل يومياً بحلول ٢٠ مارس المقبل، مؤكداً أن وزارة النفط تستهدف إنتاج ٤ ملايين برميل نفط يومياً في العام المقبل. وقال جواد أوجي، خلال لقاء رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد إبراهيم رئيسي، بكوادر وزارة النفط: إن الاستثمارات للحفاظ على الإنتاج، وزيادة إنتاج النفط والغاز، وزيادة الإنتاج من الحقول المشتركة، ومعالجة الغاز المصاحب، وتخزين الغاز الطبيعي، وتطوير استكشاف حقول النفط والغاز الجديدة، وزيادة القدرة التكريرية للنفط والمنتجات

أخبار قصيرة

الحكومة تعرض ميزانية السنة المالية الجديدة على البرلمان

خصصت الموارد العامة للحكومة الإيرانية أكثر من ٢٤٢٩ تريليون تومان لمشروع قانون موازنة ٢٠٢٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٦/٧٪ مقارنة بموازنة هذا العام. وبلغ تحويل الأصول الرأسمالية أو الدخل النفطي في موازنة العام المقبل ٦١٤ تريليون تومان، وهو ما يمثل انخفاضاً بأكبر من ١٦٪ مقارنة بموازنة ٢٠٢٣. كما تم تخصيص أكثر من ٦٠ تريليون تومان في موازنة ٢٠٢٤ للإيداع في حسابات الشركات الحكومية، وتوقعت الحكومة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٤، أن يصل إجمالي الإيرادات الضريبية إلى ١١٢٢ مليار تومان، وهو ضعف عائدات النفط. وقدرت عائدات النفط في مشروع موازنة ٢٠٢٤ بـ ٦١٤ تريليون تومان. وزادت عائدات الضرائب في مشروع قانون موازنة العام المقبل بنسبة ٤٩/٨٪.



صادرات الشركات التعاونية تتخطى ١/٧ مليار دولار

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية تسجيل صادرات الشركات التعاونية أكثر من ١/٧ مليار دولار (منذ بدء السنة المالية الجارية ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣). وأفادت الجمارك، الأربعاء، أن صادرات الشركات التعاونية سجلت نمواً بنسبة ٢٩ بالمئة (عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢). وأكدت مريم كيواني، مشرف مكتب الابتكار والتأهيل للشركات التعاونية بوزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، أن الوزارة تضع على سلم أولوياتها دعم صادرات وإنتاج التعاونيات، التي تستحوذ التصديرية منها على حصة ملحوظة في تنمية اقتصاد البلاد. وأشارت كيواني إلى وجود برامج خاصة على جدول أعمال الوزارة تعنى بدعم الصادرات، منها إطلاق مجلس تنمية صادرات قطاع التعاون الإيراني. مضيفة: أن الوزارة تعمل على إيجاد الأرضية اللازمة لتوسيع التجارة الدولية للشركات التعاونية عبر الحضور في المعارض، ما يمكنها من إبرام العقود لتبادل السلع مع الدول الأخرى.



١/٩ مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد

أعلن مشرف المكتب الاقتصادي بوزارة الطرق وبناء المدن الإيرانية، أن ١/٩ مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء بالبلاد في إطار مشروع النهضة الوطنية للسكان. وأوضح أبو الفضل نوروزي، الأربعاء، بأن نحو ٥٠٠ ألف وحدة يتم بناؤها في إطار الإنتاج المكثف، و ١٦٠ ألف وحدة ضمن إعادة بناء المساكن المتهاكلة، و ١٥٠ ألف وحدة أهلية، و ٣٥٠ ألفاً في المناطق الريفية، و ٢١٠ وحدات للقوات المسلحة. وأكد نوروزي تسليم ١١٠ ألف وحدة للمتقدمين في إطار مشروع "مهر" السكني الحكومي منذ تولي الحكومة الحالية مهامها (أغسطس/ آب ٢٠٢١)، فضلاً عن تدشين ١٩١ ألف وحدة بالآراف.

النائب الأول لرئيس الجمهورية، خلال الاجتماع الأول لـ«لجنة أفريقيا»:

أفريقيا الفرصة الاقتصادية الأكبر لإيران

كلف النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محمد مخبر، الأمانة العامة لـ«لجنة أفريقيا» بوضع خارطة طريق دقيقة وبرنامج مناسب لتطوير العلاقات الاقتصادية مع كل دولة أفريقية على حدة، وتقديمها إلى الحكومة. جاء ذلك خلال الاجتماع الأول لـ«لجنة أفريقيا» التي شكلتها الحكومة الإيرانية والتي تعنى بتعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية، شارك فيها وزراء النفط، والجهاد الزراعي، والصناعة والتعدين

والتجارة، والتعاون، والعمل والرخاء الاجتماعي، ومحافظ البنك المركزي، ومسؤولي باقي الأجهزة المعنية، تم التأكيد خلالها على ضرورة التعرف على إمكانات كافة الدول الأفريقية. واعتبر مخبر، خلال الاجتماع، الدول الأفريقية فرصة مؤكدة لرفع مستوى العلاقات التجارية للبلاد، قائلاً: إن أفريقيا هي الفرصة الاقتصادية الأكبر لإيران؛ لكن النجاح المطلوب في هذا المجال لم يتحقق لحد الآن، ورغم ارتفاع حجم العلاقات والنشاط



المتاحة بالشكل المطلوب.

فرز احتياجات الدول الأفريقية

وشدد النائب الأول لرئيس

الاقتصادي الإيراني في أفريقيا في عهد الحكومة الحالية وبلغها ٣ أضعاف الماضي؛ لكن لم يتم حتى الآن الاستفادة من هذه الفرصة

إيران ستبرم إتفاقية للتجارة الحرة مع الإتحاد الأوراسي

المالية القادمة (تبدأ ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٤). وبيّن أنه مع إبرام إتفاقية التجارة الحرة فإنه سيتم تصفير تعرفه واردات السلع بين البلدان الموقعة، وعليه سيشهد طفرة تصديرية كبرى حيث إن من بين ١٠٠ بالمئة من السلع التجارية الإيرانية ستندرج ٨٧ بالمئة منها بقائمة التجارة الحرة بتعرفة صفر، غير أن بعض السلع الموردة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات لا تدرج بالقائمة، كما أن السيارات تبقى على التعرفة المحددة. ونوه قنادةزادة إلى أن الصادرات الإيرانية لدول الإتحاد الأوراسي في الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الجارية (أي حتى ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣) سجلت ٩١٣ مليون دولار بنمو ٢٠ بالمئة على أساس سنوي.

أعلن مساعد شؤون تطوير الأعمال الدولية بمنظمة تنمية التجارة عن إبرام الوثيقة النهائية للتجارة الحرة مع الإتحاد الاقتصادي الأوراسي في غضون شهرين قادمين. وأوضح محمد قنادةزادة، الثلاثاء، بأن المفاوضات التجارية بدأت منذ ٢٠٢٠ مع الإتحاد الاقتصادي الأوراسي (روسيا، بيلاروسيا، قيرغيزيا، أرمينيا، كازاخستان)، حيث سيوقع الأعضاء الخمسة على الوثيقة النهائية للاتفاقية. واستدرك قنادةزادة قائلاً: إن الوثيقة النهائية ستعرض على برلمانات الدول الأعضاء للاعتماد، متوقعاً سريان التجارة الحرة بين إيران والإتحاد الأوراسي مع بدء السنة

إيران ستبادل الكهرباء مع أوروبا بواسطة تركيا وروسيا

وهي تعمل لتنفيذ هذه الخطوة. وحول مستوى صادرات الكهرباء، قال حائري: علينا أن نرى مدى الحاجة للتصدير، ففي المرحلة الأولى سيبدأ تبادل الكهرباء مع روسيا بـ ٣٠٠ ميغاواط عبر مسار أذربيجان وأرمينيا، وبعد فترة سيصل إلى ١٠٠٠ ميغاواط، وإذا أردنا التطور أكثر يجب علينا تعزيز وتقوية خطوط النقل. وأضاف: تبادل الكهرباء مع تركيا بنحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ميغاواط. وأشار حائري إلى زيادة إنتاج الطاقة النووية، وقال: مسؤولية بناء محطات الطاقة النووية تقع على عاتق منظمة الطاقة الذرية، فهي تبني ونحن نشترى ونستفيد من الكهرباء.

قال نائب وزير الطاقة: إن إيران تمتلك محطة للطاقة النووية في بوشهر بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط، وتبني محطة أخرى بجوارها بسعة ٢٠٠٠ ميغاواط والتي ستصل إلى ٣٠٠٠ بحلول مارس المقبل. وصرح همايون حائري، في مقابلة مع وكالة إيلنا، عن تفاصيل تصدير الكهرباء إلى أوروبا: لقد خططنا لربط شبكتنا بروسيا في القريب العاجل، وإذا تم الانتهاء من هذا المشروع فسنقوم بتبادل الكهرباء مع أوروبا. وأضاف: فيما يتعلق بالشبكة، نحن متصلون بتركيا من خلال شبكة back to back، وبطريقة ما من خلال هذه الشبكة يمكننا تبادل الكهرباء مع أوروبا. وذكر أنه يمكن لإيران أن توصل مولد التيار المتناوب مع روسيا